



أثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) -دراسة تجريبية -
The Impact Of Agricultural Sector On Economic Growth In Algeria During (1990-2016):An Empirical Study

د. مومني لمياء*، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2020/04/26 تاريخ القبول: 2020/05/15 تاريخ النشر: 2020/06/01

الكلمات المفتاحية

الملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر قطاع الزراعة وعوائد صادرات النفط الخام على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي VAR خلال الفترة 2016-1990 مستعملة مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي متمثلة في: أسعار النفط الخام، الصادرات النفطية، الإنفاق الحكومي والقيمة المضافة للقطاع الزراعي. توصلت الدراسة إلى أن دالة القيمة المضافة للقطاع الزراعي عندما تزيد بنسبة 1% فإن GDP يرتفع بمعدل مرونة 0.04% عند مستوى معنوية 10% كما تتأثر عكسيا عند انخفاض أسعار النفط بمعدل 1% فإن القيمة المضافة للقطاع الزراعي تنخفض بمعدل مرونة 0.020% عند مستوى معنوية 10%.

Abstract

Keywords

The study aims to determine the impact of the agriculture sector and the revenues of crude oil exports on economic growth in Algeria using the VAR model during the period 1990-2016 used a set of macroeconomic variables represented in: crude oil prices, oil exports, government expenditure and added value of the agricultural sector. The study found the added value of the agricultural sector function when it increased by 1% the GDP rises at a rate of elasticity 0.04% at a significant level of 10% and is also adversely affected by the decline in oil prices by 1%, the added value of the agricultural sector is decreasing at a rate of elasticity of 0.020% at a significant level of 10%.

Agriculture Sector;
Oil Exports;
Crude Oil Prices;
Government Expenditure;
Algeria

JEL Classification Codes : B22 ; c12 ; c32 ; Q13

* المؤلف المرسل: مومني لمياء، الإيميل: lemya.ml1989@gmail.com

1. مقدمة :

الجزائر لديها إمكانيات من الموارد الطبيعية وبالتالي القدرة على تراكم المدخرات من قطاع المحروقات الذي يمكن استثماره في القطاعات المنتجة كالقطاع الزراعي الذي يعد قطاع إستراتيجي وبديل لقطاع المحروقات من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي حيث تشكل ركيزة أساسية للسكان، فالجزائر تستغل 1.7% فقط من أصل 3% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة التي تمثل 32 مليون هكتار ذات التربة الجيدة و 04 فصول ومناخ معتدل من أصل 40 مليون هكتار من الأراضي ذات الجودة العالية مما يؤهل القطاع الزراعي أن يكون حل اقتصادي للخروج إلى اقتصاد متنوع بعيد عن المحروقات يشارك في النمو الإقتصادي، لأن قطاع المحروقات يساهم في عوائد التصدير بـ 97% و 3% أخرى و 36% في الناتج المحلي الإجمالي و 64% أخرى، فالناتج المحلي الإجمالي يعد من أهم الطرق الدقيقة لقياس أداء الإقتصاديات كما يعطي دلالة على حجم الإقتصاد الكلي ترتيب وقدرة البلد على استخدام مواردها المختلفة .

فترة التسعينات عرفت بتصحيح المسار الإقتصادي بالتحول إلى اقتصاد السوق، كانت صعبة للغاية حيث كانت أزمة أمنية والوضع الإقتصادي حرج و الأزمة النفطية، ما أدى إلى خلق غرف الزراعة والقروض المتبادلة الزراعية تلتها تفكيك المؤسسات العمومية لتحويل المنتجات الزراعية فضلا عن مكاتب التوريد والنظام التعاوني، كذلك نقص إنتاج الغذاء نظرا لعدد السكان المضاعف .

1.1. إشكالية الدراسة :

وفق ما سبق طرحه، يمكن طرح التساؤل الرئيسي المتمثل في: ما أثر القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 ؟

2.1. أسئلة الدراسة :

تتمثل الأسئلة الفرعية كالاتي :

- أسعار البرميل تجاوزت 100 دولار، هل استطاعت أن تقلل من حدة تبعية الإقتصاد الأسود إلى الإقتصاد الأخضر؟
 - ما نتائج البرامج التنموية في القطاع الزراعي ؟
 - فيما تتمثل معيقات القطاع الزراعي ؟
1. 3. فرضيات الدراسة :

- ارتفاع أسعار النفط تؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي .
- تزداد الصادرات النفطية عند ارتفاع أسعار البرميل وبالتالي تؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي .
- مخطط النمو يعتمد على الإنفاق الحكومي .
- القيمة المضافة للقطاع الزراعي لها أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي .

4.1 . منهج الدراسة :

إستخدمت الدراسة المنهج التجريبي الذي تمثل في الدراسة القياسية، التي اعتمدت على بيانات إحصائية في شكل سلاسل زمنية بهدف قياس العوامل المؤثرة على سلوك ظاهرة الناتج المحلي الإجمالي وتقدير التفاعل بين المعاملات ثم استخدم المنهج التحليلي وذلك بتحليل النتائج وتفسيرها إحصائيا واقتصاديا بناء على المنهج الإستقرائي و المتمثل في قراءة نتائج الإختبارات الإحصائية .

5.1 . نموذج الدراسة :

تمت الإجابة على الإشكال الرئيسي للدراسة من خلال محورين يتمثلان في الآتي :

- الدراسة التجريبية لأثر قطاعي الزراعة والنفط على الناتج المحلي الإجمالي: اختبار الفرضيات.
- التحليل الإقتصادي للنتائج الإحصائية.

2. الدراسة التجريبية لأثر قطاعي الزراعة والنفط على الناتج المحلي الإجمالي :

1. 2 . تقدير نموذج الإنحدار الذاتي Vector Autoregressive (var):

1. 1 . 2 . اختبار الإرتباط بين متغيرات الدراسة :

الجدول رقم (01): نتائج اختبار الإرتباط بين متغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary

Date: 05/01/19 Time: 12:28

Sample: 1990 2016

Included observations: 24

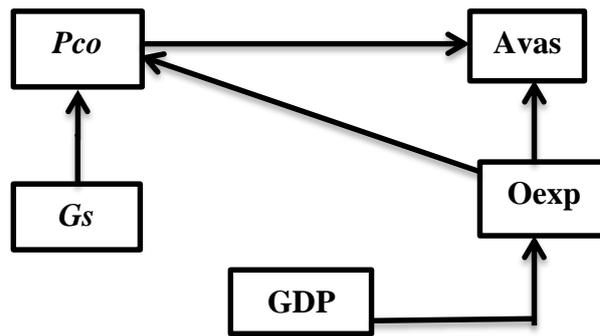
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation Probability	LGDP	LPCO	LOEXP	LGS	LAVAS
LGDP	1.000000 -----				
LPCO	0.002958 0.9891	1.000000 -----			
LOEXP	0.352582 0.0911	0.630078 0.0010	1.000000 -----		
LGS	0.123829 0.5643	0.646124 0.0006	0.296720 0.1591	1.000000 -----	
LAVAS	0.069252 0.7478	-0.522794 0.0088	-0.633171 0.0009	0.050179 0.8159	1.000000 -----

المصدر: من إعداد الباحثة إعتقادا على مخرجات برنامج Eviews.9

نتائج الجدول رقم (01)، تبين أنه يوجد إرتباط قوي موجب ومعنوي إحصائيا بين الصادرات النفطية والنتائج المحلي الإجمالي وأسعار النفط الخام، في حين الإنفاق الحكومي مرتبط كذلك بأسعار النفط الخام العالمية والقيمة المضافة للقطاع الزراعي مرتبطة بأسعار النفط الخام و الصادرات النفطية . ($probabilité < 5\%$) .
2. 1. 2 . دراسة سببية غرانجر بين متغيرات الدراسة :

الشكل رقم (01) : علاقات السببية بين متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews.9

الشكل رقم (01)، يشير إلى أن الصادرات النفطية تفسر بالنتائج المحلي الإجمالي وأسعار النفط تفسر بحجم الصادرات النفطية لكن الأثر غير مباشر كما أن الإنفاق الحكومي يفسر بتقلبات أسعار النفط، أما القيمة المضافة للقطاع الزراعي تفسر بدناميكية أسعار النفط والصادرات النفطية .

2. 1. 3 . تقدير نموذج VAR (11) :

الجدول رقم (02): نتائج تقدير نموذج var(11)

Vector Autoregression Estimates

Date: 01/31/19 Time: 10:39

Sample (adjusted): 1996 2016

Included observations: 21 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	LGDP	LOEXP	LGS	LAVAS	LPCO
LGDP(-1)	-0.157352 (0.27341) [-0.57553]	-0.074270 (0.11323) [-0.65590]	-0.006129 (0.05207) [-0.11770]	0.041992 (0.06735) [0.62352]	0.032456 (0.14055) [0.23093]
LOEXP(-1)	0.182682 (0.44325) [0.41214]	0.806154 (0.18357) [4.39144]	-0.094666 (0.08442) [-1.12143]	-0.359320 (0.10918) [-3.29096]	0.716681 (0.22785) [3.14535]
LGS(-1)	1.032537 (1.12969)	0.011966 (0.46787)	0.484059 (0.21515)	0.506802 (0.27827)	0.001782 (0.58072)

	[0.91400]	[0.02558]	[2.24990]	[1.82124]	[0.00307]
LAVAS(-1)	0.341977 (1.13313)	-0.302576 (0.46929)	-0.063986 (0.21580)	-0.043755 (0.27912)	0.571916 (0.58249)
	[0.30180]	[-0.64475]	[-0.29651]	[-0.15676]	[0.98185]
LPCO(-1)	-0.329220 (0.30000)	-0.089178 (0.12425)	0.123788 (0.05713)	-0.018540 (0.07390)	0.731223 (0.15422)
	[-1.09739]	[-0.71774]	[2.16660]	[-0.25089]	[4.74149]
C	-2.787343 (4.25252)	2.144102 (1.76121)	2.038745 (0.80988)	2.574084 (1.04751)	-4.181970 (2.18603)
	[-0.65546]	[1.21741]	[2.51733]	[2.45734]	[-1.91304]
R-squared	0.172521	0.744679	0.772286	0.660246	0.908665
Adj. R-squared	-0.103305	0.659572	0.696381	0.546995	0.878219
Sum sq. resids	3.244277	0.556474	0.117671	0.196853	0.857310
S.E. equation	0.465065	0.192609	0.088570	0.114558	0.239069
F-statistic	0.625471	8.749915	10.17442	5.829923	29.84594
Log likelihood	-10.18760	8.324193	24.63835	19.23543	3.786314
Akaike AIC	1.541676	-0.221352	-1.775081	-1.260517	0.210827
Schwarz SC	1.840111	0.077083	-1.476646	-0.962082	0.509262
Mean dependent	1.201369	5.429662	3.541828	2.298884	3.779366
S.D. dependent	0.442757	0.330114	0.160740	0.170205	0.685069
Determinant resid covariance (dof adj.)		9.99E-09			
Determinant resid covariance		1.86E-09			
Log likelihood		62.10154			
Akaike information criterion		-3.057290			
Schwarz criterion		-1.565115			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.9

من خلال النتائج يظهر مايلي:

- ✓ زيادة أسعار النفط بمعدل 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.32% لكنه غير معنوي إحصائياً، وهذا طبيعي في بلد يعتمد في مداخله على عائدات الصادرات النفطية ويتم قبول الفرضية الأولى.
- ✓ دالة الصادرات النفطية تبين أنه يوجد تأثير موجب على الإنفاق الحكومي بمعامل مرونة قدره 0.01% بعلاقة غير معنوية إحصائياً، كما أنها تتأثر عكسياً بالناتج المحلي الإجمالي بمعامل مرونة قدره -0.07- وبالتالي يتم رفض الفرضية الثانية وبأسعار النفط بمعدل قدره -0.090 مع عدم وجود آثار معنوية إحصائية.
- ✓ الإنفاق الحكومي عندما ينخفض بمعدل 1% فإن الناتج المحلي الإجمالي ينخفض بـ 0.006% لكن يتأثر طردياً بأسعار النفط بمعدل مرونة قدره 0.123% عند مستوى دلالة معنوية 10% وهذا يدل على أن مخطط النمو في الجزائر قائم على الإنفاق الحكومي وبالتالي يتم قبول الفرضية الثالثة، أما القيمة المضافة للقطاع الزراعي تنخفض بمعدل مرونة 0.06%.

✓ دالة القيمة المضافة للقطاع الزراعي عندما تزيد بنسبة 1% فإن الناتج المحلي الإجمالي يرتفع بمعدل مرونة 0.04 عند مستوى معنوية 10% وهذا يؤدي إلى قبول الفرضية الرابعة، كما تتأثر عكسيا عند إنخفاض أسعار النفط بمعدل 1% فإن القيمة المضافة للقطاع الزراعي تنخفض بمعدل مرونة 0.020 عند مستوى معنوية 10%، كذلك يوجد تأثير عكسي بالنسبة للصادرات النفطية فكلما إنخفضت الصادرات النفطية بمعدل 1% تنخفض القيمة المضافة للقطاع الزراعي بمعدل مرونة قدره 0.35% .

3. التحليل الإقتصادي للناتج الإحصائية للقطاع الزراعي (تتبع مسار القطاع الزراعي):

الجزائر كانت من أضعف الدول في التبادل التجاري الزراعي مع الدول الأوروبية، فمعدل النمو السنوي لم يرتفع في القطاع الزراعي عن 3% خلال الفترة 1990-1998 حيث لم يساهم في معدل النمو السنوي (هاشمي ، 2014) وسنت مجموعة من القوانين كقانون 90-25 المؤرخ في 18/11/1990 المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة و ضمان إستغلال الأراضي الفلاحية من طرف مالكيها وحمايتها من التعدي وتحرير أسعار المنتجات الزراعية والمستلزمات وألغي الدعم الكلي الزراعي سنة 1991 الذي نتج عنه آثار سلبية إلا أنه بقي فقط للدقيق و الحليب، مما أجبر الجزائر العودة للدعم المباشر للفلاحين المنتجين من خلال تخفيض نسبة الفائدة على القروض و إنشاء صناديق متخصصة (طالي و صالح، 2015) ممولة من خزينة الدولة كالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية لترقية الفلاحة وإعانات دعم الإستثمارات المنتجة في إطار برامج إستصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية وتعبئة الموارد المائية صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية الذي يعمل على تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث صندوق الضمان الفلاحي يعمل على ضمان وكفالة القروض الممنوحة للفلاحين المنخرطين فيه، صندوق ضمان أسعار الانتاج الفلاحي، صندوق ضمان الصحة الحيوانية الذي يعمل على تدعيم حماية الصحة الحيوانية و إلغاء الضرائب المفروضة والإعتماد على قواعد المنافسة من أجل الزيادة في الإنتاج وبالتالي تصحيح السياسات السعرية عند مراحل الإنتاج .

■ البرنامج الإستعجالي لإصلاح الأراضي الزراعية صدر في سنة 1998، عن طريق الإمتياز مع تحمل الدولة تكاليف نقل المياه، توصيل الكهرباء، شق الطرق، مما أدى إلى إنعاش المناطق الريفية ما سمح بإصلاح 255.000 هكتار وتوفير مناصب العمل خاصة لخريجي المعاهد الفلاحية والشباب ما يقدر بـ 179.000 منصب من أجل الرفع من الإنتاج الوطني والحد من الواردات الغذائية و الحفاظ على الأمن الغذائي. (جعفري و العجال، 2018).

■ المخطط الوطني للتنمية الريفية في سنة 2000، هدف إلى إستصلاح الأراضي بمنح الإمتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 و العمل على وقف إنجراف التربة وإسترجاع التوازن البيئي، فتم إستصلاح 600 ألف هكتار وخلق 500 ألف منصب عمل وإستصلاح الأراضي بالجنوب إضافة إلى رفع مداخيل الفلاحين من خلال دعم زراعة الحبوب، الري التشجير وتكثيف الزراعة، فصرفت الدولة 40 مليار دينار من أجل توظيف المزارع كوحدات تكثيف للمنتجات الفلاحية، وإعطاء عناية للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن توجه للتصدير. (غردي و بن نذير، 2016) منذ بداية الألفينيات أسعار المواد الغذائية الرئيسية نمت بشكل مطرد

وتسارعت في سنة 2006 و 2007: أسعار القمح والحليب المجفف تجاوزا 1600 دولار/ طن ثم 4500 دولار في أواخر سنة 2007 والعوامل التي جعلت من الإقتصاد الزراعي العالمي في سوق مرتفع الأسعار لفترة طويلة هي الطلب الآسيوي الجديد وصلابة العرض من المنتجين المصدرين الرئيسيين، المالتوسية الزراعية الأوروبية. (Benachenhou, 2008, p. 160)

- المخطط الثلاثي الخطة الوطنية للتنمية الزراعية خلال الفترة 2001-2004، خصص له مبلغ قدر بـ 525 مليار دينار ج ثم إرتفع إلى 1216 مليار دينار ج وتم من خلالها توسيع الدعم الريفي وتغيير إسمها إلى البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية المستدامة من أجل توحيد المساهمة في الأمن الغذائي وحماية البيئة .
- المخطط الخماسي الأول خلال الفترة 2005-2009 البرنامج التكميلي لدعم النمو، قدرت له إعتمادات مالية أولية بمبلغ 8705 مليار دينار ج، فإستفاد قطاع الفلاحة والصيد البحري بقيمة 312 مليار دينار ج أعتمد فيه لتحقيق برامج أساسية متمثلة في تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل الإستراتيجية وتوسيع الجهاز التنظيمي للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع، أما سياسة التجديد الريفي تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية الرعوية لمكافحة التصحر (Ministère de l'agriculture et du developpement rur, 2012, pp. 4-16) كما تم التوقيع على عقد الكفاءة الزراعية مع مديريات المصالح الفلاحية لكل ولايات الوطن، من أجل تحديد الإنتاج كل سنة من خلال متابعة تقلب معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية وذلك حسب خصوصية كل ولاية، إضافة إلى عقد الكفاءة الريفية الذي وقع مع محافظات الغابات لتحديد المساحات والمجتمعات الريفية . (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، السنة غير مذكورة) نتائج تطبيق السياسات التي سبقت تمثلت في الآتي:

✓ نمو محسوس في إنتاج الحبوب والبطاطا، فالطلب كان متزايد على الأسمدة مما شجع الصناعة

الكيميائية لإنتاج الأسمدة و إحياء الصناعة الميكانيكية المتمثلة في الحصادات والجرارات الزراعية.

(Ministère de l'agriculture et du developpement rur, 2012, pp. 9-13)

نينهم وفق الأشكال الآتية:

الشكل رقم (02): كمية إنتاج البطاطس خلال الفترة 2008-2016 (الوحدة : ألف طن)



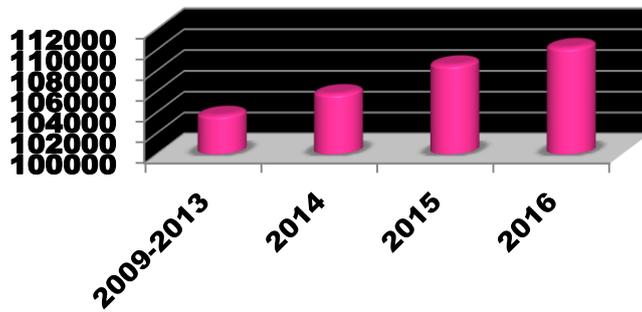
المصدر: إعداد الباحثة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مج 36، ص 44.

الشكل رقم (03): كمية إنتاج الحبوب خلال الفترة 2008-2016



المصدر: من إعداد الباحثة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مج 36، ص 37
الوحدة: ألف طن

الشكل رقم (04): عدد الجرارات الزراعية خلال الفترة 2009-2016



المصدر: من إعداد الباحثة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مج 36
ص 119.

- ✓ عام 2007، الجمع السعودي savola أعلن على بناء وحدة كبيرة لتكرير السكر في إقليم وهران، بطاقة إسمية مليون طن وإستثمار 140 مليون أورو فهذا المشروع سمح بمعالجة اللاستقرار في السوق المحلي للسكر (Benachenhou, 2008, p. 164)
- ✓ خصص 1330 مشروع تنمية ريفي في 1481 بلدية من أجل تحسين الظروف المعيشية في إطار التنمية المستدامة وتم إنشاء 240.000 وظيفة دائمة خلال سنة 2009 .
إضافة إلى الإجراءات المؤسسية التي شملت :
- ✓ أنظمة التمويل في بنك Badr، وذلك بمنحه إمتياز بمرافقة مشاريع الإستثمارات الكبرى كإنجاز مخازن للحبوب، تجهيزات الري، البيوت البلاستيكية مع تطوير صيغ القروض الممنوحة.
- ✓ تأسيس لجان على المستوى الوطني مشتركة في مجال الحبوب، البطاطا، الزيتون التمور والحليب مع تأهيل المؤسسات العمومية التابعة في نفس المجال من أجل تعزيز المنتجات المحلية.
- ✓ تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر لتحسين هيكل السوق.

التنمية الزراعية بعد سنة 2009، في إطار تشريعي تنظيمي أكثر تكيفا، أعطت الأولوية لمنتجات الإستهلاك الواسع كالحبوب، البقوليات، الحليب، اللحوم البيضاء والحمراء، البطاطا، الطماطم الزيتون الثمار والبذور والتي تدخل ضمن اقتصاد المياه .

❖ برنامج الإنعاش الاقتصادي، المخطط الخماسي الثاني 2010-2014: يعد بمثابة تفعيل سياسة التجديد الفلاحي والريفي، حيث دعم القطاع بمبلغ قدر بـ 1000 مليار دينار من أجل تحقيق :
✓ نسبة حسنة في الإنتاج الفلاحي وذلك بدعم أكثر لمخازن جديدة لإنتاج الحبوب وتطوير إنتاج البذور والنباتات مع الرفع من تكاثر الأبقار الحلوب والإنتاج ذو الإستهلاك الواسع ما يستلزم تعميم التجهيزات المخصصة للري و الممكنة قصد الرفع من الإنتاج الوطني وعصرنته أكثر .
✓ إنجاز 10200 مشروع جوارى للتنمية على مستوى 2174 منطقة ما سمح بالحفاظ على 8 مليون هكتار تقع في المناطق الجبلية، السهوب ومناطق صحراوية.

(Ministère de l'agriculture et du developpement rur, 2012, pp. 4-13)

البرنامج كان ملزما بتوفير تقنيات عصرية للفلاحة في المستثمرات الفلاحية، وذلك بالسقي التكميلي لتأمين الغذاء والإنتاج الوطني، فإنتاج الخضروات إرتفع بنسبة 13.4 % خلال الفترة 2009-2014 خصوصا إنتاج البطاطا الذي وصل إلى 5 مليون طن في موسم الحصاد 2016-2017، وولاية الوادي تحتل مرتبة الريادة في الإنتاج الوطني للبطاطا بما يقارب 12 مليون قنطار سنويا و تساهم بحوالي 40 % لتغطية الطلب الوطني وتزود السوق بـ 10 أطنان بتسخير 500 إلى 600 شاحنة يوميا وما يساعد على هذا الإنتاج الوفير الظروف المناخية المواتية للفصول الأربعة حيث تفرس 3 مرات . (بن عجمية، 2015)

الجزائر بلد زراعي معروف، إلا أن هناك قيود عرقلت مسار التنمية المنسجمة للزراعة، نلخصها فيمايلي:
● الضغط الديموغرافي منذ الإستقلال: الزيادة في عدد السكان التي بلغت في سنة 2014، 40 مليون نسمة عرقلت ضمان الإحتياجات الغذائية، كما يواجه المزارعون صعوبات في الحصول على الأسمدة لإرتفاع سعرها و الإستفادة من الإعانة، أما بالنسبة للمزارعين اللذين يعملون كتجار أو مستفيدين من الثورة الزراعية فتكمن الصعوبة في الحصول على الإمتياز أو الملكية النهائية كذلك تكاليف المعاملات مرتفعة بالنسبة للمزارعين الصغار و المتوسطين للإستفادة من المزايا المتوفرة، فبعض القروض مثل " رفيق Rfig " و " Ettahadi " استخدمها قليل من كبار المزارعين أو المستغلين، ضعف خدمات تنبيه المزارعين في حالة مرض المحاصيل الزراعية أو حالات مناخية خاصة، ضعف المستوى التقني للمزارعين، تنظيم الأسواق الزراعية الذي يجعل من المزارعين الصغار والمتوسطين تحت سيطرة الوسطاء وبالتالي تقلل من فرصة تقييم المنتوجات وفيما يخص الإستثمار ضعف الوسائل المادية التي تستعمل في الزراعة .
● ملكية الأرض التي إنجذبت لها كل الإصلاحات منذ الإستقلال، فخلال الثورة الزراعية أو إصلاحات الثمانينات تغير مفهوم الملكية، من خلال أن الأرض ملكية للجميع ما يعيق التنمية الزراعية إلا أن العديد أشاروا إلى خصخصة الأراضي الزراعية و الإستغلال الأسري إضافة إلى ندرة الأراضي الصالحة للزراعة أو إستغلالها لبناء مصانع .

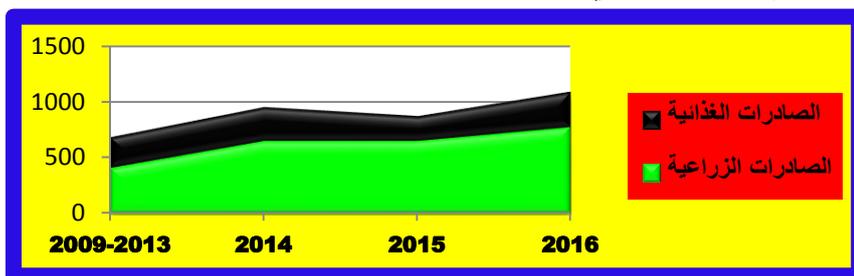
- مشكل المياه، ففي السنوات الأخيرة تم إستصلاح أراضي زراعية مروية ما يعادل 600.000 هكتار بإعتبار أنها توفر الأمن الغذائي وتوسعي لإستصلاح 1 مليون هكتار إلا أن ندرة المياه تعرقل حيث لإنتاج 1 كلغ من القمح يلزمه 590 لتر من الماء و الجزائر مهما لديها موقع جغرافي ممتاز وينتج عنه تقلبات مناخية إلا أنها من أفقر البلدان من حيث الموارد المائية لذا صنفها البنك الدولي أقل من عتبة الندرة النظرية التي حددها 1000 م³ لكن فرد . (أصدرت الدراسات أنه يلزم 15 إلى 20 مليار متر مكعب سنويا ويخصص جزء كبير منها للزراعة من أجل الأمن الغذائي لكن الجزائر تعبى 5 مليارات متر مكعب سنويا)، حيث القطاع يعتمد بشدة على هطول الأمطار ونظرا لتغير الظروف الجوية تمثل صعوبة أمام المستثمرين، كما توضح عدم إستقرارية مستويات الإنتاج، ففي سنة 1991 منتج الحبوب كان في حدود 38 مليون قنطار ثم إنخفض إلى 10 مليون قنطار في سنة 1994 .
- التبذير، ففي سنة 2014 تبين أنه ما قيمته 40 مليون دولار من الخبز أقيت في القمامة ما يعادل 223437 طن/السنة من القمح ترمى في صناديق القمامة ما يعادل 15 % من المساحة المزروعة .
- إنحيار المزارع، ففي بداية الثمانينات كان تكثيف مزارع تربية الدواجن، إلا أن الجزائر واجهت ظروف قاسية فيما يخص توفير الغذاء للمواطنين الذي يتكون أساسا من الحبوب، لكنها كانت مفتقرة للقمح الصلب واللين (فالدواجن خلال موسم التكاثر تستهلك حوالي 80 % من الحبوب - العلف) والمشروع لم يتكيف مع وضع البلد إضافة إلى نقص اليد العاملة المتخصصة في تربية الدواجن، و بعد 35 سنة أصبح الإعتماد كليا في تربية الدواجن على إسبانيا من حيث المباني المتخصصة، معدات الثروة الحيوانية والأدوية المتخصصة في منتجات الدواجن .
- تربية الأغنام التي زاد عددها من 17 مليون في سنة 2003 إلى 23 مليون في سنة 2010، إعتبرها الخبراء أنها تمثل خطرا على السهوب وبالتالي تدهور البيئة، إضافة إلى تربية الماشية التي يتم بها إستغلال الأرض عقلا نيا مثل الزراعة لكن هناك حالات من الإهمال فيما يخص صناعة الألبان مثلا .
- العائق التاريخي يعود إلى الإستعمار الزراعي وعدم الإستقرار السياسي، الذي كان عائق في إرساء طبقة فلاحين مرتبطة بالأرض في إمتلاك حيازة دائمة للعقار الفلاحي ومعرفة مكتسبة لتقنيات الزراعة بإستثناء المناطق الحضرية التي تكونت فيها الملكية الجماعية و الإستغلال المكثف للأرض. (Benyoucef , 2016)
- حجم ونوعية المنتجات الزراعية غير كافية للسماح بالتطور الكبير ذو دلالة للقدرات الغذائية الزراعية .
- قنوات التوزيع غير متطورة مما يجعلها لا تهيئ للمنتجين مطالب توزيع المواد الغذائية عبر العالم .
- صغر حجم المؤسسات وزيادة تكاليف المؤسسات والحرمان من وسائل التوسع التجارية الدولية المؤسسات الجزائرية أصغر 5 أو 7 مرات من المؤسسات المنافسة الإسبانية أو الفرنسية) حيث بينت دراسات أن المؤسسات المتوسطة للصناعة الغذائية الزراعية في دول المغرب العربي في متوسطها أصغر بـ 10 مرات منها في الدول الأوروبية .
- منافسة قوية من دول البحر الأبيض المتوسط في السوق (فرنسا، تركيا وتونس) إضافة إلى هذه العراقيل الشروط التعجيزية في إنشاء غرف التبريد والتخزين والتصدير مما جعل الفلاحين يضطرون لتقليص المساحات المزروعة تحوفا من

مشاكل التصدير، غلاء اليد العاملة الأسمدة والمأزوت كذلك الضغط الإقتصادي الناتج عن هبوط إيرادات المحروقات لذا اعتمدت تدريجياً الزراعة المكثفة. (Benachenhou, 2008, pp. 163-165) أداء القطاع الزراعي في سنة 2016 أعاقته القيود المفروضة على الواردات و إنخفاض الإنفاق العام نتيجة تدهور عائدات المحروقات منذ النصف الثاني من سنة 2014، فبالرغم من هذا إلا أنه حقق تقدماً و نمت القيمة المضافة بـ 1.8 % من 6 % سنة 2015، وواصلت في التشديد على الواردات الغذائية في سنة 2017 من خلال زيادتها للضريبة على القيمة المضافة التي تطبق على الحبوب مثل الذرة و الشعير وأحدثت تأخيرات في منح التراخيص لإستيراد الذرة وتعطلت الإمدادات، فتسببت في إرتفاع الأسعار في السوق المحلية، ومنتجات علف الحيوانات إنخفضت تكلفتها من 9 % إلى 7 %، إنخفاض فاتورة إستيراد الحليب بنسبة 18.6 % التي بلغت 849.2 مليون دولار سنة 2016 بالرغم من أن الإنتاج الوطني يقدر بـ 1 مليار لتر من الحليب (بقرة حلوب تنتج في الأقصى 15 لتر مقابل التي في أوروبا 22.5 لتراً) و الإستهلاك الوطني 5 مليارات لتر سنوياً ومع ذلك إرتفعت فاتورة الواردات الغذائية بنسبة 6.4 % وسجلت 58.2 % و يتعلق بقيمة منتجات الألبان والخضروات 27.8 %، السكر والحلويات 22.1 % أما الشاي والقهوة 8.9 %.

الشكليين المواليين من خلالهما، نوضح النتائج التي توصل إليها القطاع الزراعي بعد تطبيق البرامج

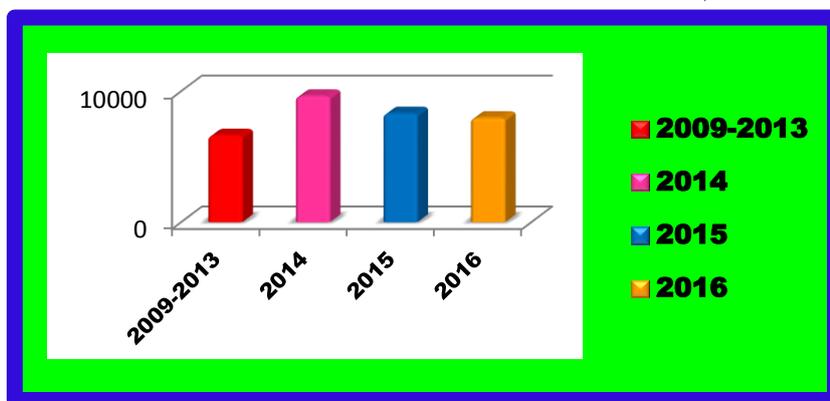
و السياسات التنموية الخاصة بالقطاع الزراعي من خلال حجم الصادرات الزراعية وفاتورة إستيراد الغذاء .

الشكل رقم (05): إجمالي الصادرات الغذائية والزراعية خلال الفترة 2009-2016



المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مج 37، www.aoad.org.

الشكل رقم (06): فاتورة إستيراد الغذاء خلال الفترة 2009-2016



المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مج 37 www.aoad.org.

الشكلين أعلاه، يظهر أن البرامج التنموية للقطاع الزراعي كانت نتائجها ملموسة خلال الفترة المذكورة، وذلك بإرتفاع الصادرات الزراعية مقارنة بالغذائية أهمها بالترتيب: الحبوب والدقيق، الدرانات والجدور، سكر خام بقوليات، بذور زيتية، زيوت نباتية، خضر طازجة ومجففة، فاكهة طازجة ومجففة والتصور إضافة إلى اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والألبان ومنتجاتها، (Oxford Business Group, 2017) في سنة 2005، الجزائر استوردت 600 مليون أورو من مشتقات الحليب إرتفعت الأسعار في سنة 2007 تحت ضغط الطلب الآسيوي والجفاف في بعض مناطق الإنتاج فالدولة عززت الدعم المقدم لمنتجي الألبان لتغطية الفرق بين سعر التكلفة المرتفع جدا بسبب إرتفاع الأسعار الدولية لمسحوق الحليب وسعر بيع الحليب بـ 25 دينار ج للتر لأسباب اجتماعية .

مهما الإستيراد كان حرا، لكن أسعار البيع كانت مداراة من طرف الدولة فكان غلاف مالي خصص لدعم أسعار الحليب قدر بـ 10.6 مليار دينار ج لتعويض الفرق بين التكلفة الحقيقية 40 دينار ج وسعر البيع 25 دينار ج، فتعاقدت الحكومة مع Giplait لتنظيم السوق وتوزيع المواد المستوردة وهذا من أجل التعزيز الجزئي لقطاع الألبان، كما يوجد بعض الإشارات إيجابية، مستثمرون أجنبيا إهتموا بقطاع الألبان في الجزائر من بينهم مجمع إمراتي لديه علاقات تجارية مع دانون، فأطلقوا برنامجا مكثفا لإنتاج الألبان حيث كلفته حوالي 150 مليون أورو والتي تسمح بإنتاج 80 مليون لتر وذلك يرجع إلى 10000 بقرة حلوب وهذا يتطلب الأرض لإنتاج الأعلاف،

(Benachenhou, 2008, pp. 168-170) ما يبين أن القطاع الزراعي لازال يعاني نقص في إمداداته بالرغم من توفر المساحات الشاسعة الصالحة للزراعة ذات الجودة العالية كما يدل على عدم تحقيق الإكتفاء الذاتي في الغذاء .

4. الخاتمة :

الجهود سعت لإزالة عوائق تنمية قطاع الفلاحة، والإنتاج الزراعي نسبة مساهمته ضعيفة في الناتج الخام، لكن المعدل السنوي تحسن من 6% خلال الفترة 2000-2008 إلى 8.3% خلال الفترة 2010-2014 و بقيت نسبة نمو لا بأس بها 13% من الناتج المحلي الإجمالي وتمكنت من إنخفاض ملموس في فاتورة الغذاء، توفير إحتياجات فلاحية وطنية، الإنتاج تحسن خلال الفترة 2007-2017 وتم توفير مناصب شغل لـ 11% من السكان، إرتفاع إنتاج الغابات بـ 116% خلال الفترة 2009-2015 .

الجزائر تسعى لزيادة شبكات الري تصل حتى إلى 2 مليون هكتار، من أجل تعزيز إنتاج القطاع الزراعي و الحد من المياه التي تهدر من خلال التقنيات الحديثة كالري بالتنقيط، وتوسيعها في الجنوب، كذلك الإستثمارات في بناء السدود التي كانت في حدود 30 سد سنة 2000 ووصلت إلى 100 سد خلال سنتي 2016-2017 حيث يستفاد منها في صناعة الحبوب، ونلمس زيادة محسوسة في إنتاج الحبوب بـ 3.5 مليون طن خلال الفترة 2016-2017 مقارنة بالموسم الذي سبقه ومن خلال مشروع فلاحية تسعى للوصول إلى 6.98 مليون طن في إنتاج الحبوب سنة 2019 لتقليل واردات القمح الصلب بصفة كبيرة جدا وتوسيع المناطق المزروعة المروية من 250.000 هكتار إلى 600.000 هكتار وتعزيز

سعة التخزين بشراء صوامع معدنية، وتطوير صناعة الحليب من أجل زيادة إنتاجه وطنيا مع فتح المجال للمشاريع المشتركة لتطوير البنى التحتية للمصايد (تربية الجمبري وسمك الفرخ وأنواع أخرى من الأسماك و إستغلال المرجان بعد تشريع القوانين في إستغلاله) وإستغلال أشجار الفستق واللوز وزيادة إنتاج الخشب بتحسين الجودة، كل هذا من أجل تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي، دعم الإكتفاء الذاتي، الرفع من الصادرات والإستفادة من الخبرة الأجنبية لكن تلزمها في المقابل الإعتماد على الواردات من الآلات والمعدات الخاصة فمن خلال مشاريع الزراعة الدقيقة تستطيع تقديم بيانات من خلال المراقبة اللاسلكية عن درجة الحرارة، نوعية التربة والري التي ستساعد مضاعفة المردود وتحقيق الإكتفاء الذاتي .

5. قائمة المراجع:

- قائمة المراجع باللغة العربية :

1. الطيب هاشمي . (2014). القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات. مقدمة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية (الصفحات 1-27). شلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
 2. بدر الدين طالي ، و سلمى صالحى . (2015). واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 31، 211-236.
 3. جمال جعفري ، عدالة العجال . (2018). مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015). مجلة دفاتر اقتصادية، 02(10)، 98-119.
 4. خديجة بن عجمية . (15 أفريل، 2015). الفلاحة في الجزائر. قناة الجزائرية وان.
 5. محمد غردى، و نصر الدين بن نذير . (2016). تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 10، 194-209.
 6. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. الإستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر . تاريخ الاسترداد 17 10 , 2018، من <http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf>
- قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

7. BIBLIOGRAPHY Benachenhou, A. (2008). **Pour une meilleure croissance** . Alger: Alpha design.
8. Benyoucef , B. (2016). **le role de l'agriculture dans le developpement économique et social,qu'en est il de l'Algérie?** Revue Agriculture.1(17).
9. Ministère de l'agriculture et du developpement rur. (2012). **le renouveau agricole et rural en marche**. Biskra: Ministère de l'agriculture et du developpement rural.
10. Oxford Business Group. (2017). **The Report Algeria 2017**. Algérie.

6. قائمة الملاحق :

الملحق رقم (01): نتائج اختبار ADF لإستقرارية السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية	اختبار ADF في المستوى	اختبار ADF في الفرق الأول	درجة التكامل
lgdp	مستقرة	//	I(0)
lpcو	غير مستقرة	مستقرة	I(1)
loexp	غير مستقرة	مستقرة	I(1)
lgs	غير مستقرة	مستقرة	I(1)
lavاس	غير مستقرة	مستقرة	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثة إعتماذا على مخرجات برنامج Eviews.9

الملحق رقم (02): نتائج اختبار سببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/01/19 Time: 13:07

Sample: 1990 2016

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LPCO does not Granger Cause LGDP	20	1.32404	0.2954
LGDP does not Granger Cause LPCO		0.74786	0.4902
LOEXP does not Granger Cause LGDP	20	0.75413	0.4874
LGDP does not Granger Cause LOEXP		6.42558	0.0096
LGS does not Granger Cause LGDP	20	0.26348	0.7719
LGDP does not Granger Cause LGS		1.24035	0.3173
LAVAS does not Granger Cause LGDP	20	0.89006	0.4312
LGDP does not Granger Cause LAVAS		1.05558	0.3725
LOEXP does not Granger Cause LPCO	25	6.75683	0.0057
LPCO does not Granger Cause LOEXP		1.14750	0.3375
LGS does not Granger Cause LPCO	25	0.61759	0.5492

LPCO does not Granger Cause LGS		5.90406	0.0097
LAVAS does not Granger Cause LPCO	25	2.38625	0.1177
LPCO does not Granger Cause LAVAS		3.53239	0.0486
LGS does not Granger Cause LOEXP	25	0.48111	0.6251
LOEXP does not Granger Cause LGS		1.81255	0.1890
LAVAS does not Granger Cause LOEXP	25	0.49046	0.6195
LOEXP does not Granger Cause LAVAS		3.63572	0.0450
LAVAS does not Granger Cause LGS	25	1.77612	0.1950
LGS does not Granger Cause LAVAS		1.11209	0.3484

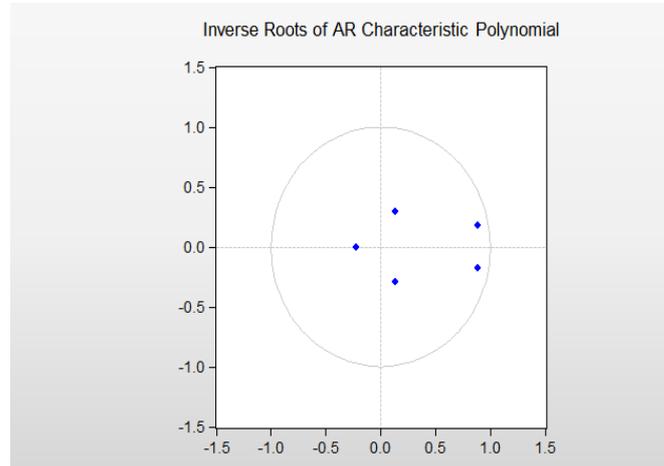
المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.9

الملحق رقم (03): نتائج تشخيص اختبار نموذج (11) var

Tests	Probabilité
Hétéroskdasticity	0.33
Jarque bera	0.55
Residual serial correlation LM tests	0.61

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.9

الملحق رقم (04): نتائج تشخيص استقرارية نموذج (11) var بياناً



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.9